توجيه النحاة للمشكلات النحوية القرآنية في الأسماء

ا.م.د.خالد أحمد عبدالقادر المشهداني م.زيدون فاضل عبد الجميلي
جامعة الأنبار- كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة الأنبار-كلية التربية للبنات
t_turath@yahoo.com

المستخلص
يهتم هذا البحث بدراسة وتحليل الشواهد القرآنية التي صرح النحاة والمفسرون بأنها مشكلة ، لمخالفتها أصل لغوي أو تصريفي أو قاعدة نحوية، أو يوهم ظاهرها أنها تعارض حكماً فقهياً أو شرعياً . وقد جاء هذا البحث ليقف على حقيقة (المشكل) في تلك الشواهد وكيفية تخريج النح اة له لرفع الإشكال ، وذلك بالتأويل أو التقدير وغير ذلك من الأساليب لدفع الإيهام والاضطراب عن تلك الشواهد ، وتظهر أهمية هذا الموضوع في الدراسات النحوية كونه يُعد رافداً مهماً لهذه الدراسات ؛لأنه أغنى الدرس النحوي بمادة واسعة جداً فكانت محل اختلاف بين النحاة على اختلاف مذاهبهم ، وجاءت آرائهم متعددة نتيجة لهذه الاختلافات، وقد بينت جميع هذه الآراء والمذاهب محاولاً مناقشتها بإسلوب علمي وتقوية وترجيح أقواها بالحجة والدليل مع ذكر أسماء العلماء المؤيدين لكل مذهب.

الكلمات الرئيسية: النحو، القران الكريم، الشواهد القرانية

Abstract
This study deals with the analysis of the Quranic evidences which were declared by grammarians and interpreters that they are diversified due to their differences of a grammatical rule or linguistic origin or morphology or those whose appearance would pretend to be in opposition of a juristic rule or legal or dogmatic rule. This research comes to ascertain the diversified in these evidences and the ways of the grammarians in dealing with them The importance of this subject comes in the grammatical studies because it is considered the corner stone for these studies for it enriches the grammatical study with a wide material. This was in disagreement among grammarians . Their views were many due to such differences. The approach of this study is concerned with the texts declared by the grammarians and interpreters as regards the diversified and to point out the faces of diversification together with the survey of the scientists and their approaches in the elimination of this diversification.

Key Words: Grammar, Glorious Quran, Quranic evidences

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، إلى يوم الحشر والدين ، أما بعد :

لقد شرَّف الله سبحانه وتعالى هذه الأمة واختصها لتكون صاحبة لسانٍ عربي مبين ، فكان علم اللغة من أشرف العلوم وأعلاها ،فظهر علماء اللغة وظهرت معهم الدراسات النحوية وتطورت شيئاً فشيئاً حتى وصل إلينا كتاب سيبويه ، ودخل في ثناياها علم المنطق والفلسفة وما تبعه من تعقيدات ، وتبع ذلك ظهور مصطلحات كثيرة في الدرس النحوي منها (المشكل) ، وقد جاء هذا البحث ليدرس المشكل النحوي في باب مهم من أبواب النحو ألا وهو باب الأسماء وما يتفرع منه من مباحث نحوية مهمة كاسم التفضيل والحال والاستثناء وغيرها ، وتأتي أهمية هذا البحث من خلال بيانه لمفهوم المشكل وتوضيحه ومحاولة إزالة ما يوهم أنه مشكل في هذه الشواهد إذ لا إشكال في النص القرآني وإنما الإشكال كان متأتياً من قصور فهمنا لأساليب القرآن وبلاغته وإعجازه وبيانه، لذلك أشكلت علينا بعض الشواهد التي يوهم ظاهرها مخالفة أصل لغوي أو نحوي أو فقهي أو يوهم ظاهرها وجود إشكالية في المعنى ، وقد كان منهجي في دراسة هذه الشواهد وتحليلها هو الرجوع إلى آراء العلماء ومناقشتها بإسلوب علمي دقيق ودفع الإيهام والاضطراب عن تلك الشواهد بالحجة

والدليل ، وقد اعتمدت النصوص التي صرح بها النحاة بوجود المشكل في الشاهد القرآني ومن ثم بيان وجه الإشكال وتحريره ، مع عرض أقوال العلماء ومذاهبهم في دفع هذا الإشكال ورفعه ، وبعدها مناقشة تلك المذاهب والآراء و ذكر أسماء العلماء المؤيدين لكل مذهب ، مع ذكر الاعتراضات والإيرادات والردود عليها إن وجدت ، وأخيرا ترجيح أقوى هذه المذاهب في دفع الإشكال مع ذكر الحجة التي تقويه وتعضده ، وقد اعتمدت كتب النحو والتفسير في بيان آراء العلماء الذين أشاروا إلى هذا المشكل وكيفية تو جيهه ، فمنهم من قال بالتأويل ومنهم من قال بالتقدير أو الحمل والقياس على أحكام نحوية أخرى .

وفي الختام أسأله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا العمل منا وأن يكون خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يفقهنا في لغتنا ، إنه نعم المجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أولاً : زيادة المعنى في اسم التفضيل :

اسم التفضيل: هو الاسم المبني على (أفْعَل) لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي : في الفعل المشتق منه[١]، وعرَّفه ابن هشام بأنَّه : الصفة الدالة على المشاركة والزيادة، نحو، أفضل، وأعلم، وأكثر [٢]. ويصاغ من الأفعال التي يجوز فيها التعجب للدلالة على التفضيل[٣]، ويأتي للمفاضلة بين شيئين أو أكثر اشتركوا في صفة واحدة وقد زاد المفضل في هذه الصفة على المفضل عليه[٤]، ويدل اسم التفضيل على الزيادة في أصل الفعل غالباً [٥] ، ويقتضي زيادة المفضل على المفضل عليه [٦]، نحو قولنا: محمدٌ أفضلُ من زيدٍ، فقد اشتركا في الفضل ، إلا أنَّ محمداً زاد في الأفضلية على زيد، فلا يصح أنْ يكون كلٌّ منهما أفضل من الآخر لاقتضائه إثبات الزيادة لهما ونفيها عنهما في الوقت نفسه [٧]. ونحو ذلك قولنا: سيبويه أنحى من الكسائي((فالكسائي مشارك لسيبويه في النَّحو، وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النَّحو))[٨]. ولمَّا كانت دلالة اسم التفضيل تعطي هذا المعنى؛ استشكل الزركشي [٩]، وغيره[١٠] قوله تعالى: ﴿ وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلاَّ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [١١]،ووجه الإشكال: أنه يلزم أنْ تكون كل واحدة من هذه الآيات فاضلة ومفضولة معاً، وهذا محال؛لأنَّه يؤدي إلى التناقض[١٢]، فلا بُدَّ أنْ تكون إحداهم أكبر من الأخرى أي فاضلة على بقية الآيات . قال الزركشي عن اسم التفضيل: ((الأصل فيه الأفضلية على ما أُضيف إليه، وأشكل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلاَّ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ ؛لأن معناه:ما من آية من التسع إلا وهي أكبر من كل واحدة منها،فاضلة ومفضولة في حالة واحدة))[١٣].وقال الآلوسي:((واستُشكل بأنَّه يلزم كل واحدة من الآيات فاضلة ومفضولة معاً ، وهو يؤدي إلى التناقض))[١٤]لذلك ذهب النُّحاة ومنهم ابن الحاجب إلى تأويل معنى الآية على عدة أوجه للخروج من هذا الإشكال:

---

[١] ينظر: شرح الرضي على الكافية:٤٤٧/٣، والتعريفات للجرجاني : ٢٠.

[٢] ينظر: شرح قطر الندى: ٢٨٠ .

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل:١٣٥/٢.

[٤] ينظر: شرح الوافية نظم الكافية:٣٣٢.

[٥] ينظر: روح المعاني :٣١٢/٨ ، وحاشية الخضري :٤٦/٢ .

[٦] ينظر: حاشية الصبان :١٠٥/٣ .

[٧] ينظر: المصدر نفسه.

[٨] همع الهوامع:٩٨/٣، وينظر: معاني النَّحو:٢٦٧/٤.

[٩] ينظر: البرهان في علوم القرآن :١٦٩/٤ .

[١٠] ينظر: روح المعاني :٨٧/١٣ .

[١١] الزخرف:٤٨.

[١٢] ينظر: روح المعاني:٨٧/١٣.

[١٣] البرهان في علوم القرآن :١٦٩/٤ .

[١٤] روح المعاني:٨٧/١٣.

الأول: أن قوله: ﴿ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ يعني من أختها المتقدمة عليها، ويكون فيها صفة محذوفة، أي : من أختها السابقة عليها، فلا إشكال حينئذ، ولا يكون هذا الحكم في الآية الأولى ؛ لأنه لم يسبقها شيء من هذه الآيات فتكون أكبر منه[١]، وقال بهذا الوجه أكثر النُّحاة والمفسرين، منهم : الفراء[٢]، والطبري[٣]، والسمرقندي[٤]، والثعلبي[٥]، ومكي[٦]، والواحدي[٧]، والسمعاني[٨]، وغيرهم[٩]،ويرى الباحث أنه وجه قوي لمجيء حذف الصفة في العربية مجيئاً متسعاً.

الثاني: أنْ تكون دلالة التفضيل: إلا هي أكبر من أُختها من وجه ، أي أنها مختصة بضرب من الإعجاز مفضلة به على غيرها[١٠]، ولا ضير في كون الشيء الواحد فاضلاً ومفضولاً باعتباريْن[١١] ، وإلى ذلك ذهب ابن الحاجب[١٢]، والبيضاوي[١٣]- في أحد قوليه – وأبو السعود[١٤].

الثالث: أن يكون المراد: أكبر من أُختها في وقت حصولها؛لأنَّ لمشاهدة الآية في النفس أثراً عظيماً ليس للغائب عنها[١٥]،قال ابن عطية : ((عبارة عن شدة موقعها في نفوسهم بحدة أمرها وحدوثه، وذلك أنَّ أول آية عرض موسى هي:العصا واليد وكانت أكبر آياته، ثم كل آية بعد ذلك كانت تقع فيعظم عندهم لحينها وتكبر، لأنهم قد كانوا أنسوا التي قبلها ، فهذا كما قال الشاعر:

على أنَّها تعفو الكلوم وإنَّما توكل بالأدنى وإن جلَّ ما يمضي[١٦]))[١٧]

الرابع: أنْ يكون المعنى : إلا وهي بالغة أقصى مراتب الإعجاز، بحيث يحسب الناظر إليها إنها أكبر من كل الآيات الأخرى[١٨]،والمراد وصف الكل بغاية الكبر والكمال، بحيث لا يظهر التفاوت بينها ويظن الناظر أنَّ كل واحدة منها أفضل من البواقي[١٩]لاستقلالها بإفادة المقصود على التمام [١]،وبذلك يندفع الإشكال .وهو مذهب الزمخشري إذ قال :((فإن

---

[١] ينظر: البحر المحيط: ٣٨٠/٩.

[٢] ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٥/٣.

[٣] ينظر: جامع البيان: ٦١٤/٢١، والبحر المحيط: ٣٨٠/٩.

[٤] ينظر: بحر العلوم: ٢٦٠/٣.

[٥] ينظر: الكشف والبيان: ٣٣٨/٨.

[٦] ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٦٦٧٢/١٠.

[٧] ينظر: التفسير الوسيط:٧٥/٤-٧٦.

[٨] ينظر: تفسير القرآن للسمعاني: ١٠٦/٥.

[٩] ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٦٨/١، ومعالم التنزيل:١٦٤/٤، وزاد المسير:٨٠/٤، والتسهيل لعلوم التنزيل:٢٦٠/٢، ومغني اللبيب:٨١٨-٨١٩، واللباب في علوم الكتاب:٢٧٤/١٧، وتنوير المقباس:٤١٤/١.

[١٠] ينظر: روح المعاني: ٨٧/١٣.

[١١] ينظر:المصدر نفسه: ٨٧/١٣، ٣١٢/٨.

[١٢] قال الآلوسي : ((وقد جاء إطلاق أفعل التفضيل والمراد منه التفضيل من وجهٍ على ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في أمالي القرآن ضمن عداد الأوجه في حل الإشكال المشهور في قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ من أنَّ المراد: إلا هي أكبر من أختها من وجه،ثم قال :وقد يكون الشيئان كل واحد منهما أفضل من الآخر من وجه))روح المعاني: ٣١٢/٨-٣١٣،ولم أهتدِ إلى قول ابن الحاجب فيما وقفت عليه من مؤلفاته

[١٣] ينظر: أنوار التنزيل: ٩٢/٥.

[١٤] ينظر: إرشاد العقل السليم: ٤٩/٨.

[١٥] ينظر: البرهان في علوم القرآن : ١٦٩/٤.

[١٦] البيت للهذلي في: الخصائص: ١٧٢/٢، وخزانة الأدب: ٤٠٥/٥، وبلا نسبة في: شرح الرضي على الكافية: ٤٦٧/٢، وشرح الكافية الشافية: ٩٦/١، ومغني اللبيب: ١٩٣.

[١٧] المحرر الوجيز: ٥٨/٥، وينظر: البحر المحيط: ٣٨٩/٩-٣٩٠، والدُّر المصون: ٥٩٥/٩.

[١٨] ينظر: إرشاد العقل السليم: ٤٩/٨، والبحر المديد: ٢٥٤/٥.

[١٩] ينظر: تفسير الإيجي: ٨٧/٤.

قلت:إذا جاءتهم آية واحدة من جملة التسع فما أُختها التي فضلت عليها في الكبر من بقية الآيات؟ قلت :أختها التي هي آية مثلها،وه ذه صفة كل واحدة منها، فكان المعنى على أنها أكبر من بقية الآيات على سبيل التفصيل والاستقراء واحدة بعد واحدة، كما تقول:هو أفضل رجل رأيته، تريد: تفضيله على أمة الرجال الذين رأيتهم إذا قروتهم[٢]رجلاً رجلاً.فإن قلت: هو كلام متناقض؛ لأن معناه :ما من آية من التسع إلا هي أكبر من كل واحدة منها، فتكون واحدة منها فاضلة ومفضولة في حالة واحدة،قلت: الغرض بهذا الكلام إنهنَّ موصوفات بالكبر لا يَكَدْنَ يتفاوتن فيه،وكذلك العادة في الأشياء التي تتلاقى في الفضل وتتفاوت منازلها فيه التفاوت اليسير أن تختلف آراء الناس في تفضيلها، فيفضل بعضهم هذا وبعضهم ذاك، فعلى ذلك بنى الناس كلامهم فقالوا :رأيت رجالاً بعضهم أفضل من بعض، وربما اختلفت آراء الرجل الواحد فيها فتارة يفضل هذا وتارة يفضل ذاك، ومنه بيت الحماسة:

مَنْ تَلْقَ منهم تَقُلْ لاقيت سيّدهُم مثل النجومِ التي يسري بها الساري[٣]

وقد فاضلت الأنمارية بين الكَمَلة من بنيها ثم قالت لمَّا أبصرت مراتبهم متدانية قليلة التفاوت: ثَكَلْتُهم إنْ كنت أعلم أيهم أفضل، هم كالحلقة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها))[٤]. فمن خلال هذا النص نج د أنَّ الزمخشري قد أشار إلى التناقض في الآية وما يتبعه من إشكال في المعنى إنْ حملنا الآية على معنى الزيادة فقط ، لذلك أوّلها بهذا الوجه الذي يندفع به الإشكال، وقد تبعه جمع من النُحاة والمفسرين، منهم : الفخر الرازي[٥]، ومحمد بن أبي بكر الرازي [٦]، والبيضاوي[٧]- في أحد قوليه - والنسفي[٨]، ومن المتأخرين: الصبان[٩]، والآلوسي[١٠].

الخامس: قيل إنَّ الأولى تقتضي علماً والثانية تقتضي علماً ، فتضم الثانية إلى الأولى فيزداد الوضوح[١١].

والذي يراه الباحث أنَّ ما ذهب إليه الزمخشري هو أقوى الوجوه وأرجحها ؛ لأن الآ يات كلها كبيرة معجزة ، وقد أجمل الزمخشري وأجاد في تخريج هذه الآية، إذ جعل التفضيل بين الأشياء قد يكون متقارباً حتى لا يُعلم أيهم أفضل، وهي دلالة أُخرى من دلالات التفضيل بين الأشياء ، وفي الشواهد التي ذكرها كفاية لهذا المعنى، وليس ذلك بغريب على عقليةٍ كعقلية الزمخشري الثاقبة، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثانياً : نفي صيغ المبالغة لا يدل على نفي أصل الفعل:

عرَّف بعضهم صيغ المبالغة بأنها ضربٌ من أسماء الفاعلين مما فيه معنى المبالغة ، أجريت مجرى الفعل الذي فيه معنى المبالغة في العمل .[١٢] وعرفها ابن هشام بأنها : ما حُوِّل عن صيغة فاعل لقصد إفادة المبالغة والتكثير ، وحكمها حكم اسم الفاعل في العمل والشروط [١٣]، ولا تستخدم صيغ المبالغة إلا حيث تكمن الكثرة نحو : زيدٌ قتَّال الرجال ،

---

[١] ينظر: روح المعاني: ٨٧/١٣.

[٢] قال الأصمعي : ((قروت الأرض إذا تتبعت ناساً بعد ناس)) تهذيب اللغة: ٢٠٧/٩ .

[٣] البيت بلا نسبة في: ديوان المعاني: ٢٣/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١١١٧/١، وصبح الأعشى: ٢١١/٤، وخزانة الأدب: ١٢٠/١٠، ولعبيد بن العرندس الكلابي في: الكامل: ٦٧/١-٦٨، وأمالي القالي: ٢٣٩/١.

[٤] الكشاف: ٢٥٥/٤-٢٥٦.

[٥] ينظر: التفسير الكبير: ٦٣٦/٢٧.

[٦] ينظر: أُنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل: ٤٦٥-٤٦٦.

[٧] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٩٢/٥.

[٨] ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل :٢٧٥/٣ .

[٩] ينظر: حاشية الصبان: ١٠٥/٣.

[١٠] ينظر: روح المعاني: ٨٧/١٣.

[١١] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩٧/١٦، والبحر المحيط: ٣٨٠/٩، وفتح القدير: ٦٣٩/٤، وروح المعاني: ٨٧/١٣، وفتح البيان في مقاصد القرآن: ٣٥٩/١٢-٣٦٠.

[١٢] ينظر: شرح المفصل: ٧٠/٦.

[١٣] ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٠٣-٥٠٤.

بخلاف قولنا: موَّات زيد، إذ لا كثرة فيه.[١] وإلى هذا المعنى أشار سيبويه بقوله: ((أجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة، فمما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فَعُول،وفَعَّال، ومِفعال، وفَعِل)).[٢] وأقوى هذه الصيغ (فعَّال).[٣] وقد استشكل النحاة مجيء بعض هذه الصيغ منفية عن رب العزة (جل جلاله) في آي من الذكر الحكيم ، والذي حملهم على هذا الإشكال: أنَّ النفي مُنصب على المبالغة ، فيثبت بذلك أصل الفعل، والله تعالى منزه عن ذلك ، ومن هذه الآيات :

قوله تعالى: چوَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ چ:[٤]

وردت في الآية الكريمة صيغة (ظلَّام) وهي صيغة مبالغة على زنة (فعَّال) تقتضي التكثير والمبالغة ، وقد استشكل بعض العلماء مجيء هذه الصيغة، لأنها أخص من (ظالم)، ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم ، أي: أن نفي الظلم الكثير لا يلزم منه نفي الظلم القليل ، فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ، فالمنفي هو الكثرة وحدها دون الظلم وبذلك يثبت أصل الفعل وهو الظلم ، وهذا معنى فاسد،[٥] فلو قيل: زيدٌ ليس بظلَّام، لم يلزم منه نفي أصل الظلم ؛لجواز أن يكون ظالماً، أما إذا قيل: ليس بظالم، انتفى الظلم من أصله قليله وكثيره [٦]، لذلك قال العكبري: ((ولو قال: بظالم لكان أبلغ وأدل على نفي الظلم قليله وكثيره)).[٧] وممن استشكل ذلك الزركشي إذ قال :((ومن المشكل قوله تعالى :چالقَصَصِ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ چوتقريره: أنه لا يلزم من نفي الظلم بصيغة المبالغة نفي أصل الظلم ، والواقع نفيه)).[٨] وقال السيوطي:((إن نفي المبالغة في الفعل لا يستلزم نفي أ صل الفعل، وقد أشكل على هذا آيتان : قوله تعالى:چوَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ چ[٩]وقوله: چ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا چ[١٠])) .[١١] وقال الشنقيطي مؤكداً هذه الإشكالية : ((في هذه الآية الكريمة والآيات المماثلة لها من القرآن إشكالٌ عربيٌ معروفٌ، ويدور فيه سؤالٌ مشهورٌ على أ لسنة العلماء وطلبة العلم، وهو أن يُقال : الله-جل وعلا- في هذه الآية الكريمة نفى المبالغة ، والمقرر في علم اللغة العربية التي بها نزل القرآن أن نفي المبالغة لا يقتضي نفي أصل الفعل من حيث هو المقام مقام تنزيه ، ونفي الأدنى أبلغ من نفي الأعلى ، فلِمَ عدَّوالجواب عن هذا الإشكال من وج وه عدة ذكره ا العلماء ، وقد ذكر أبو البقاء العكبري[١٢]،

وأبو حيان[١٣] قسماً منها هي:

الأول : أن صيغة المبالغة في الآية لا يُراد بها الكثرة كقول طرفة:

ولستُ بحلَّا ل التلاع مخافةً ولكن متى يَسترفِد القومُ أرفد[١٤]

---

[١] ينظر: شرح المفصل: ٧٠/٦، وهمع الهوامع: ٧٥/٣.

[٢] الكتاب(تحقيق: عبد السلام هارون): ١١٠/١.

[٣] ينظر: شرح جمل الزجاجي : ٥٦٠/١-٥٦١.

[٤] فصلت: ٤٦، ونحوها كقوله تعالى : (وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)آل عمران: ١٨٢، الأنفال: ٥١، الحج: ١٠، وقوله: (وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)سورة ق: ٢٩.

[٥] ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٣١٦/١، والدر المصون: ٥١٥/٣، واللباب : ٣٥/١٨.

[٦] ينظر: الدر المصون: ٥١٥/٣.

[٧] التبيان في إعراب القرآن : ٣١٦/١.

[٨] البرهان: ٥١١/٢.

[٩] فصلت: ٤٦ .

[١٠] مريم : ٦٤ .

[١١] الإتقان: ٢٦٥/٣، وقد ذكر هذا النص أيضا في معترك الأقران ، ينظر: ٣٢٦/١.

[١٢] ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٣١٦/١، والدر المصون: ٥١٥/٣-٥١٦، واللباب: ٩١/٦.

[١٣] ينظر: البحر المحيط: ٤٥٦/٣-٤٥٧.

[١٤] البيت للشاعر في ديوانه : ٢٤، وجمهرة أشعار العرب : ٣٢٢، والمعاني ا لكبير: ٤٠٩/١، وصبح الأعشى : ٢٩٥/٢،وخزانة الأدب:٦٦/٩،وبلا نسبة في:شرح الرضي على الكافية :١٠٣/٤،وشرح شذور الذهب : ٤٣٥

فهو لا يريد أنه قد يحل التلاع قليلاً ؛ لأن ذلك مدفوع بعجز البيت، هذا يدل على نفي البخل في كل حال، ولأن تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة.[١]

الثاني: أنَّ(ظلَّام) هنا للتكثير لأجل العبيد ؛ لأنه مقابل لهم وهم في غاية الكثرة ، ويستلزم نفي الظلم عنهم أن يكون كثيراً أيضاً فجاء بصيغة المبالغة ليقابل الجمع بالجمع ،ويقوي هذا الوجه أنه سبحانه وتعالى قال في موضع:چ عَلَّامُ الْغُيُوبِ چ [٢] فقابل صيغة (فاعل)الدالة على أصل الفعل بالواحد .[٣]ومن القائلين بهذا الوجه: الزمخشري[٤]في أحد قوليه ،وأبو عبد الله الرازي،[٥] والبيضاوي،[٦] والنسفي،[٧] وغيرهم[٨].

الثالث: إذا نفى الظلم الكثير انتفى القليل منه ضرورة، لأن الذي يظلم إنما يفعل ذلك لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضر؛ فلأن يترك الظلم القليل الذي نفعه قليل أولى.

الرابع: أن يكون للنسب، أي : ليس بذي ظلم، واختاره ابن مالك[٩] ونقله عن المحققين، وجعل منه قول امرئ القيس:

وليس بذي رمحٍ فيطعنني به وليس بذي سيفٍ وليس بنبالِ[١٠]

أي: وليس بذي نبل ، لأن (فعَّال) تأتي في العربية للنسب بمعنى : صاحب كذا [١١]، وقد أفرد له سيبويه [١٢] باباً في كتابه، وتبعه المبرد،[١٣] ومن القائلين بهذا الوجه : ابن هشام،[١٤] وابن عقيل،[١٥] والثعالبي[١٦] إذ جعله أحسن ما قيل في هذه الآية .

الخامس: نقل أبو حيان عن القاضي أنَّ : ((العذاب الذي توعد أن يفعله بهم : لو كان ظالماً لكان عظيماً، فنفاه على حد عظمه لو كان ثابتاً))[١٧] .

وأضاف الزركشي وجوهاً أخرى في الجواب عن هذا الإشكال [١٨] :

الأول : أن أقل القليل من الظلم لو ورد منه سبحانه وقد جلَّ عنه لكان كثيراً لاستغنائه عنه وتنزهه عن قبحه، وقد ذكره الحريري[١٩] عن بعض أهل اللغة.

---

[١] ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٣١٦/١.

(٤) المائدة : ١٠٩ ، ١١٦ ، التوبة : ٧٨ ، سبأ : ٤٨ .

[٣] ينظر: البرهان: ٥١١/٣.

[٤] ينظر: الكشاف: ٣٨٨/٤.

[٥] ينظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن آي التنزيل : ٥٥.

[٦] ينظر : أنوار التنزيل: ٦٦٠/٤,٦٣/٣.

[٧] ينظر: مدارك التنزيل: ٤٣٠/٢، ٣٦٧/٣.

[٨] ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن : ٣٢٠/١ ، ٣٢/٢ ، وإرشاد العقل السليم : ٦٠/٦.

[٩] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣١٦/٢، وتوضيح المقاصد بشرح ألفيه ابن مالك: ١٤٦٦/٣-١٤٦٧.

[١٠] البيت للشاعر في ديوانه: ١٣٧، والكتاب (تحقيق: عبد السلام هارون) : ٣٨٣/٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٤٠٢/٢، وبلا نسبة في المقتضب: ١٦٢/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢٤/٥.

[١١] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣١٦/٢.

[١٢] قال سيبويه:((هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة؛وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله،أو ذا شيء،أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون فعَّالاً، وذلك قولك لصاحب الثياب : ثوَّاب، ولصاحب العاج : عوَّاج...)) ،الكتاب (تحقيق: عبد السلام هارون): ٣٨١/٣.

[١٣] قال المبرد: ((هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء)) المقتضب: ١٦١/٣

[١٤] ينظر: مغنى اللبيب: ١٥٠

[١٥] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٣٤/٢.

[١٦] ينظر: الجواهر الحسان: ١٤٥/٢.

[١٧] البحر المحيط :٤٥٧/٣، وينظر: الدر المصون: ٥١٦/٣، واللباب: ٩١/٦، وغرائب القرآن : ٣٢١/٢.

[١٨] ينظر: البرهان: ٥١٢/٣-٥١٣.

[١٩] ينظر: درة الغواص: ١٠٦

الثاني : أنَّ نفي المجموع يصدق بنفي واحد ، ويصدق بنفي كل واحد ، ويعين الثاني في الآية للدليل الخارجي وهو قوله تعالى: ﭧ ﭨ ﭽ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﭼ ﭾ.[١]

الثالث: أنه أراد: ليس بظالم ليس بظالم، تأكيداً للنفي فاستغنى عن ذلك بقوله:ﭽ وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ ﭼ.

الرابع: أنه جواب لمن قال: (ظلَّام) والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص؛ لم يكن له مفهوم كما إذا خرج مخرج الغالب.

الخامس: أنه قال : (بظلَّام) لأنه قد يظن أن من يعذب غيره عذاباً شديداً ظلَّام قبل البحث عن جرم الذنب.

السادس: أنه لما كانت صفات الله تعالى فيها صيغة المبالغة وغير المبالغة سواء في الإثبات؛ جرى النفي على ذلك.

السابع: أنه قصد التعريف بأن ثمة ظلاماً من ولاة الجور.

وأجاب السيوطي[٢] بأكثر هذه الأجوبة أيضاً ، وذكر الشنقيطي وجهاً آخر عن بعض العلماء ، وهو: ((أن العذاب الذي يعذبهم الله به هو عذاب فظيع هائل لا يقادر قدره ، ولا يماثل مثله، فلو وقع منه ظلمٌ لكان مبالغاً في غاية الظلم مبالغة عظيمة، فنفى المبالغة بهذا الاعتبار، ومعناها نفي الفعل من أصله))،[٣] قال الشنقيطي: ((وهي نكتة حسنة ....وهذا الوجه حسن جداً، إلا أن فيه دقة)).[٤]

ويرى الباحث أنه لا يمتنع في توجيه الآية السابقة ونحوها ما ذكر النحاة فيها من وجوه، فقد جاءت صيغ المبالغة في القرآن الكريم بأروع وأبلغ ما يكون ، وقد آثر الحق تعالى بعض هذه الصيغ على بعض لنكتةٍ جليلة أو لمراعاة مقتضى الحال، نحو قوله تعالى: ﭽإِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﭼ[٥] فقد آثرها على (عجيب)،[٦] ونهاية القول في هذه المسألة أنه موكول موكول إلى القرائن ، وجميع القرائن تشير إلى نفي الظلم من أصله نحو قوله تعالى : ﭽ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعالَمِينَ ﭼ[٧] وقوله: ﭽ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ ﭼ[٨] وقوله: ﭽ وَلاَ يَظْلِمُ رَبُّك ِأَحَدًا ﭼ[٩] وقوله: ﭽإِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﭼ[١٠] وقوله: ﭽ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﭼ[١١] وغيرها، قال الشنقيطي: ((ونفي صيغة المبالغة إذا دلت أدلة منفصلة على أن يراد به نفي أصل الفعل فلا إشكال ، لقيام الدليل على المراد))[١٢]. وقد روي عن الرب جل جلاله: ((يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً ، فلا تظالموا))[١٣] ، وعلى ذلك فلا إشكال في مجيء صيغة المبالغة في الآيات الكريمة ، والله تعالى أعلم بالصواب .

ثالثاً: الاستثناء المُفرَّغ في المصدر المؤكد :

للاستثناء أحكام كثيرة وضحها النُّحاة بالتفصيل، ومن تلك الأحكام ما يتعلق بالاستثناء المفرغ، فمن أحكامه أنه: ((لا يكون في الواجب، وإنما يكون مع النفي أو النهي أو المؤول بهما، فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك يؤول [١٤])) . ابن مالك[١٥]على أنه يأتي مع شبه النفي أيضاً، نحو قوله تعالى: ﭧ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ ﭾ[١]. ومن أحكامه أيضاً:

---

[١] النساء : ٤٠ .

[٢] ينظر: الإتقان: ٢٦٥/٣-٢٦٦، ومعترك الأقران: ٣٢٦/١-٣٢٧.

[٣] العذب النمير: ١١٨/٥.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] سورة ص : ٥ .

[٦] ينظر: الإتقان: ٣٤٥/٣.

[٧] آل عمران: ١٠٨.

[٨] غافر: ٣١ .

[٩] الكهف : ٤٩ .

[١٠] النساء : ٤٠.

[١١] يونس : ٤٤.

[١٢] أضواء البيان: ٣٢/٧.

[١٣] ينظر: صحيح مسلم : ١٩٩٤/٤ (حديث رقم : ٢٥٧٧) ، صحيح ابن حبان : ٣٨٥/٢ (حديث رقم : ٦١٩) ، السنن الكبرى للبيهقي : ١٥٤/٦ (حديث رقم :١١٥٠٣) .

[١٤] كتاب الكليات: ١٠٣٢/١، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٥٤/١، وشرح قطر الندى: ٢٤٧.

[١٥] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣١٨/١.

أيضاً: أنه يجب أنْ يُستثنى من متعدد مقدر، ولا بد من أن يوافقه في إعرابه، وأن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه، مثل: (ما قامَ إلا زيدٌ) أي: أحد[٢]. فعندما لم يأخذ العامل مطلوبه؛ سُمّي مُفرغاً وأُعطي ما بعد (إلا) الحركة التي يطلبها العامل قبلها رفعاً كانت أو غير رفع . والتفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفع ول به إلا المصدر المؤكد [٣]، وقد ورد هذا النوع من الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا ﴾ [٤]. واستشكله النُّحاة ومنهم النَّحَّاس[٥]، والرضي[٦] وغيرهما[٧] كثير، ووجه الإشكال أنه لا يجوز تفريغ العامل إلى المفعول المطلق المؤكد، فلا يقال : ما ضربت إلا ضرباً، وما ظننتُ إلا ظناً؛ لأن معنى المصدر في هذه الأمثلة كمعنى الفعل، فيصير المعنى : ما ضربتُ إلا ضربتُ، وما ظننتُ إلا ظننتُ[٨]، وهذا من قبيل استثناء الشيء من نفسه، لأن مصدر (ضربت) لا يحتمل مع الضرب معنى آخر حتى يخرج منه[٩]. قال النَّحَّاس في قوله تعالى : ﴿ قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا ﴾[١٠]، ((وهذا من مشكل الإعراب وغامضه ؛ لأنَّه ما يقال ما ضربتُ إلا ضرباً، وما ظننتُ إلا ظناً ؛ لأنه لا فائدة فيه أنْ يقع بعد حرف الإيجاب؛ لأنّ معنى المصدر كمعنى الفعل))[١١]. وقال الرضي مؤكداً الإشكالية التي ذكرها النَّحَّاس:((وأما التفريغ في المبتدأ والخبر وفروعهما... وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد،ووقع بعد(إلاّ)إشكال كقوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا ﴾ وذلك أنَّ المستثنى المفرَّغ، يجب أنْ يُستثنى من متعدد مقدر، معرب بإعراب المستثنى، مستغرق لذلك الجنس كما تقدم، حتى يدخل فيه المستثنى بيقين، ثم يخرج بالاستثناء، وليس مصدر (نظن) محتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه))[١٢]. وقال الآلوسي مؤكداً هذا المعنى أيضاً :((﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا﴾ استُشكل ذلك؛ لما أنه استثناء مُفرغ ، وقد قالوا لا يجوز تفريغ العامل إلى المفعول المطلق المؤكد))[١٣] ، وعليه يدور الإشكال في الآية بحسب هذه الأقوال في محظورين : الأول : استثناء الشيء من نفسه ، والثاني : إنّ الظن الذي نُفي أولاً هو الذي أُثبت ثانياً وكلاهما لا يجوز ؛ لذلك تأوَّل النَّحويون الآية الكريمة على عدة أوجه:

الأول: ذهب المبرد فيما نُسب إليه إلى أنَّ في الآية تقديماً وتأخيراً، أي: إنْ نحنُ إلا نظنُّ ظناً، مستدلاً لرأيه بما حكاه أبو عمرو بن العلاء، وسيبويه [١٤]من كلام العرب قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكَ ، أي : ليس إلا الطيبُ المسك بالرفع، ليكون اسم (ليس) ضمير الشأن وما بعد (إلا) جملة من المبتدأ والخبر في موضع الخبر لـ (ليس)، وقد حمل الآية على هذا القول[١٥]. فقد توضع (إلا) في غير موضعها، كما في قول الشاعر:

أحلَّ بهِ الشَّيبُ أثقالهِ وما اغترّهُ الشَّيب إلا اغترارا[١٦]

---

[١] البقرة : ٤٥

[٢] ينظر:شرح الكافية الشافية:٣١٨/١، وشرح الرضي على الكافية: /١٠٣، والإتقان: ٦٨/٣.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٠٢/٣.

[٤] الجاثية: ٣٢.

[٥] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٠٢/٤.

[٦] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٣/٢.

[٧] ينظر: مثلاً : روح المعاني : ١٥٥/١٣ .

[٨] ينظر: إعراب القرآن للنحاس:١٠٢/٤، والبحر المحيط: ٤٢٦/٩، وحاشية الصبان: ٢٢١/٢.

[٩] ينظر: البحر المحيط: ٤٢٦/٩، وروح المعاني: ١٥٥/١٣.

[١٠] الجاثية: ٣٢.

[١١] إعراب القرآن للنحاس: ١٠٢/٤.

[١٢] شرح الرضي على الكافية: ١٠٣/٢.

[١٣] روح المعاني: ١٥٥/١٣.

[١٤] ينظر: الكتاب (تحقيق: عبد السلام هارون) : ١٤٧/١.

[١٥] ينظر: إعراب القرآن للنحاس : ١٠٢/٤، ومشكل إعراب القرآن : ٦٦٣/٢، ٦٦٤، والجامع لأحكام القرآن : ١٧٧/١٦، والبحر المحيط: ٤٢٦/٩، ولم أجد في المقتضب والكامل هذه الآية وما نسب للمبرد من آراء.

[١٦] البيت للأعشى في ديوانه : ٨٨/١، واتفاق المباني وافتراق المعاني : ٢١٥، والبحر المحيط : ٤٢٦/٩، وبلا نسبة في : شرح الرضي على الكافية: ١٠٤/٢ ، ومغني اللبيب: ٣٨٩ ، وروح المعاني: ١٥٥/١٣.

أراد:وما اغتره اغتراراً إلا الشيب[١]، وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي [٢]: لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي وذلك لعدم الفائدة ، ولم يلق تأويل المبرد قبولاً من الرضي، ورده :لأنَّه تأويل مُتكلَّف لما فيه من التعقيد المخل بالفصاحة[٣]. وممن وافق المبرد في تأويله: ابن يعيش[٤]،وأبو البقاء[٥].

الثاني: ذهب المبرد في القول الثاني المنسوب إليه : إلى أنَّ (ظناً) مفعول مطلق لفعل محذوف ، والمستثنى محذوف ، والتقدير: إنْ نظن إلا أنَّكم تظنون ظناً[٦]. ولم يلق هذا التأويل قبولاً أيضاً كسابقه؛ لما فيه من التعقيد وعدم الصحة، قال أبو حيان راداً هذا التأويل : ((اهتدى إلى القاعدة النَّحوية، واخطأ في التخريج وهو محكي عن المبرد، ولعله لا يصح))[٧]. وعند النظر إلى هذا التأويل نجده بعيداً عن عقلية المبرد الثاقبة من البعد بمكان، فقد اشتهر بتمييزه وشدة تمحيصه للأمور، وتمسكه بالقواعد والأصول النَّحوية والابتعاد عن التكلف في التأويل . قال الآلوسي: ((ولا أظن صحة حكايته عن المبرد لغاية برودته))[٨].

الثالث: ذهب الزمخشري إلى أنَّ أصل الآية: (((نظن ظناً) ومعناه إثبات الظن فحسب، فأدخل حرفا النفي والاستثناء ليُفاد إثبات الظن مع نفي ما سواه، وزِيدَ نفي ما سوى الظن توكيداً بقوله : ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ (٣٢) وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا ﴾[٩] أي: قبائح أعمالهم أو عقوبات أعمالهم السيئات، كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾[١٠]))[١١]. وإلى ذلك ذهب البيضاوي[١٢]، والنسفي[١٣]، ورد أبو حيان هذا التأويل بقوله: ((وهذا الكلام ممن لا شعور له بالقاعدة النَّحوية، من أنَّ التفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول وغيره إلا المصدر المؤكد فإنه لا يكون فيه))[١٤].

الرابع: ذهب الرضي إلى أن حل الإشكال يكون في تخريج الآية على توهم المخاطب قال : ((وحَلَّه أن يُقال: إنه محتمل من حي ث توهم المخاطب، إذ ربما تقول : ضربتُ، مثلاً، وقد فعلتَ غير الضرب مما يجري مجراه، كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول: ضربتُ ضرباً لرفع ذلك التوهم ... فلمَّا كان قولك : ضربتُ محتملاً للضرب وغيره من حيث التوهم، صار المستثنى منه في : ما ضربتُ إلا ضرباً، كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكأنك قلت: ما فعلتُ شيئاً إلا الضرب))[١٥]، ورد السيد الشريف كلام الرضي بقوله : ((لا يخفى أن ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه ، وأنه يظهر به فائدة التأكيد ، وأما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ، ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلاً عن المتوهم)) [١٦] ، ولم يُسلَّم بهذا الكلام أيضاً ؛ لأنه عند تجرد الفعل لمعنىً عام ، صار الشمول فيه محققاً[١٧].

---

[١] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٤/٢،ومغني اللبيب: ٣٨٩.

[٢] ينظر: مغني اللبيب: ٣٨٩، والجنى الداني: ٤٩٦.

[٣] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٠٤/٢، وروح المعاني: ١٥٥/١٣.

[٤] ينظر: شرح المفصل: ٨٦/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٤/٢.

[٥] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٥٣/٢، وروح المعاني: ١٥٥/١٣.

[٦] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٠٢/٤، ومشكل إعراب القرآن: ٦٦٤/٢، والبحر المحيط: ٤٢٧/٩.

[٧] البحر المحيط: ٤٢٧/٩.

[٨] روح المعاني: ١٥٥/١٣.

[٩] الجاثية: ٣٢.

[١٠] الشورى: ٤٠.

[١١] الكشاف: ٢٩٣/٤.

[١٢] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٠٩/٥.

[١٣] ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣٠٥/٣.

[١٤] البحر المحيط: ٤٢٧/٩.

[١٥] شرح الرضي على الكافية: ١٠٤/١.

(١٦) ينظر: حاشية السيد الشريف على شرح الرضي : ٢٣٦/١ .

(١٧) ينظر: روح المعاني : ١٥٥/١٣ .

الخامس : ذهبت طائفة من العلماء يتقدمهم السكاكي [١] إلى أن تأويل الآية هو : إن نظنُّ إلا ظناً ضعيفاً ، والمصدر في الآية مبين للنوع حُذفت صفته وليس للتأكيد ، ومنهم ابن عصفور إذ قال : ((ونظير ذلك أعني في دخول (إلا) في غير موضعها قوله تعالى : (إن نظنُّ إلا ظناً) ، وقول الشاعر :

أحلَّ به الشيب أثقالهِ وما اغتره الشيب إلا اغتراراً

ألا ترى إنه إذا حُمل على ظاهره كان فاسداً ؛ لأنه معلوم أنه لا يُظن غير الظن ، ولا يغتر الشيبُ إلا اغتراراً ، وهذا عندي قد يُتصور أن تكون (إلا) فيه في موضعها ، ويكون مما حُذفت فيه الصفة لفهم الم عنى ، كأنه قال : إن نظنُّ إلا ظناً ضعيفاً ، وكأنه قال : وما اغترهِ الشيب إلا اغتراراً بيناً))[٢] . وتبع السكاكي في مذهبه هذا نخبة من العلماء ، منهم : الخطيب القزويني[٣] ، وأبو حيان [٤] في أحد قوليه، والمرادي [٥] ، وابن هشام إذ قال : ((وأجيب بأنَّ المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة ، أي : إلا ظناً ضعيفاً ، وإلا اغتراراً عظيماً))[٦] ،والسعد التفتازاني إذ قال : ((وللتحقيق وللتحقيق نحو : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا ﴾ ، أي : ظناً حقيراً ضعيفاً ؛ إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد ، وهكذا يُحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم ، والتحقير، والتكثير، ونحو ذلك في كل ما وقع بعد (إلا) من المفعول المطلق))[٧]، وتبعهم السيد الشريف إذ جعل : ((الأولى ما أفاده الإمام السكاكي من أن المصدر المصدر في أمثال هذه المواضيع محمول على النوع بجعل التنوين للتحقير ، أو للتعظيم أو غير ذلك مما يناسب المقام))[٨]، ووافقهم الأشموني [٩]،والسيوطي مصرحاً بأن المراد :((ظناً حقيراً لا يُعبأ به وإلا لاتبعوه ؛ لأن ذلك ديدنهم بدليل ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ ﴾[١٠]))[١١] ولا يَرِد على هذا الرأي قول بعضهم : أن التنكير يفيد التحقير أو التعظيم أو المعاني التي ذكرت له إذا وقع عمدة (مسنداً أو مسنداً إليه) فقط ، والتنكير الواقع في الآية إنما هو فضلة ، ولا يؤدي معنى التحقير الذي ذكره السكاكي ؛ وذلك لأنّ كلام السكاكي من أنّ إفادة التنكير للتعظيم أو التحقير أو النوع وغير ذلك مما ذكر له من فوائد إذا وقع المسند إليه نكره ؛ لا يختص بالمسند إليه أو المسند ، بل يجري ذلك على كل نكرة سواء كانت مسنداً أو مسنداً إليه أو فضلة ، قال الخطيب القز ويني : ((ومن تنكير غير المسند إليه للنوعية : ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا ﴾ [١٢] ... وللتحقير :﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا ﴾)) [١٣] ، وقال السيد الشريف : ((أقول : فإن الحالة التي تقتضي تنكير المسند إليه ربما تتحقق في غيره ، وتقتضي تنكيره أيضاً ، فنبه السكاكي على ذلك بإيراد المثال من غير باب المسند إليه ، وقد نبَّهَ على مثل ذلك في حالات أخر بإيراد أمثلة من غير الباب المبحوث عنه ، وهذا وجهٌ وجيه يخلصك عن التعسفات التي يرتكبها بعضهم في توجيه كلامه))[١٤] .

والذي يراه الباحث من خلال النظر في الآراء السابقة ، أنّ هناك أوجهاً من التأويل ضعفها بيّنٌ واضحٌ لما فيها من التكلف والبعد عن المعنى الحقيقي للآية ، ومن هذه الأوجه : ما نُقل عن المبرد في تأويله للآية ، فإنَّ ضعفه بيّن ، لأن القول الذي

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم : ١٩٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٣٠/١ .

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة : ٣٩/٢ .

(٤) ينظر: البحر المحيط : ٤٢٦/٩ .

(٥) ينظر: الجنى الداني : ٤٩

(٦) مغني اللبيب : ٣٨٩ .

(٧) المطول : ٩٠ ، وينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ٤٥٦/٨ .

(٨) حاشية السيد الشريف على شرح الرضي : ٢٣٦/١ .

(٩) ينظر: شرح الأشموني : ٢٢١/٢ .

(١٠) النجم : ٢٣ .

(١١) الإتقان : ٣٤٧/٢ ، وينظر: الهمع : ٢٥٢/٢ .

(١٢) الأعراف : ٨٤ ، الشعراء : ١٧٣ ، النمل : ٥٨ .

(١٣) الإيضاح في علوم البلاغة : ٣٩/٢ .

(١٤) حاشية السيد الشريف على المطول : ٩٠ .

استدل به قد جاء على لغة بني تميم ، فإنهم عاملوا (ليس) معاملة (ما) ، فأهملوها لانتقاض النفي بـ (إلا) [١]، ((ولم يعرف المبرد أنّ (ليس) في مثل هذا التركيب عاملتها بنو تميم معاملة (ما) فلم يعملوها إلا باقية مكانها، وليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب في نحو : ليس الطيبُ إلا المسكَ ، ولا تميمي إلا وهو يرفع))[٢] ، أما تأويل الزمخشري ففيه مخالفة واضحة للقواعد النحوية كما يرى أبو حيان[٣] . إذ إنّ التفريغ يكون في جميع المعمولات إلا المصدر المؤكد كما بينا ذلك سابقاً ، لذلك يرى الباحث : أنّ الراجح هو ما ذهب إليه السكاكي ومن وافقه من أنّ المُراد : إلا ظناً ضعيفاً ، وإلا اغتراراً عظيماً ، وعليه يكون المُستثنى منه في الآية مُطلق الظن ، أي الضعيف وغيره ، فيستثنى الضعيف منه وبذلك يرتفع التناقص ، وهذا أولى من غيره من التأويلات :((لأنه قد ثبت حذف الصفة لفهم المعنى ، ولم يثبت وضع (إلا) في غير موضعها)) [٤]، ((وبهذا يُحل الإشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب ، وهو أنّ المُستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ، فيخرج بالاستثناء وليس مصدر (نظن) محتملاً غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ، وحينئذٍ لا حاجة إلى ما ذكره بعض النحاة من أنّه محمول على التقديم والتأخير أي : إن نحن إلا نظنّ ظناً ، ومثله قوله : وما اغتره الشيب إلا اغتراراً ، أي : ما اغتره إلا الشيب اغتراراً ، ولا إلى ما ذكره بعضهم من أنّ قولك : ما ضربتُ زيداً مثلاً يحتمل من حيث توهم المخاطب أن يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماتها)) [٥] ، وبذلك يكون المصدر في الآية مُبيّن للنوع ، ويرتفع الإشكال من أصله ، والله تعالى أعلم بالصواب .

رابعاً : الحال قيد لعاملها :

عرف ابن جني الحال بأنه:((وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وأما لفظها فإنها نكره تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى))[٦].فالحال إذن تدل على هيئة صاحبها، وتؤسس لمعنى جديد وهو الحالية، وهي وهي قيد لعاملها ووصف لصاحبها[٧] ، فقولك: جاء محمد ماشياً ، تقييد لمجيء محمد بالمشي؛ لأنك لو أخبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال ، فهو إثبات له في هذه الحال دون سواها؛ لأن كلامك لم يدلل على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها، وهو بخلاف قولك : جاءني محمد الماشي؛ لأن معناه : المعروف بالمشي فتكون صفة المشي جارية عليه وسمة له قبل المجيء وبعده، ولكنها ليست مقيدة له [٨] . وعلى هذا المعنى استشكل أبو حيان [٩]نصب (هدى) على الحال وذلك في قوله تعالى

:چ الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢)چ[١٠] فقد ذكر النحاة [١١]فيها أوجهاً إعرابية متعددة، بعضها بالرفع، وبعضها الآخر بالنصب،وما يعنينا منها هو النصب، فيكون على أحد وجهين ذكرهما الفراء[١٢]:

أحدهما : أن يكون (هدى) منصوبا على الحال من (ذلك) أو من (الكتاب)، والعامل فيه على كلا التقديرين معنى الإشارة .

---

(١) ينظر: البحر المحيط :٤٢٦/٨ ، وروح المعاني :١٥٥/١٣ .

(٢) ينظر: البحر المحيط :٤٢٦/٨ ، وروح المعاني :١٥٥/١٣ .

(٣) ينظر: البحر المحيط : ٤٢٧/٩ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٣٠/١ .

(٥) المطول : ٩٠ ، وينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي :٤٥٦/٨ .

(٦) اللمع :٦٢ ، وينظر: المفصل : ٩١، واللمحة في شرح الملحة: ٣٧٥/١.

(٧) ينظر: البحر المحيط :٦٤/٣، والدر المصون :٧٦/٣، وحاشية السيوطي على تفسير البيضاوي:٣/ ٢٨٦

(٨) ينظر: المقتضب : ٣٠٠/٤.

(٩) ينظر: البحر المحيط : ٦٤/١.

(١٠) البقرة :١-٢.

(١١) ينظر: معاني القرآن للفراء : ١/ ١٢،١١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٧٠، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٥، والتبيان في إعراب القرآن : ١٦/١، والدر المصون : ١/ ٨٦ -٨٧ .

(١٢) ينظر: معاني القرآن للفراء : ١٢/١.

الثاني : أن يكون حالاً م ن الضمير في (فيه) أي : لا ريب فيه هادياً ، والعامل فيه : معنى الاستقرار. وذكر هذين الوجهين جمعٌ من النحاة والمفسرين ، منهم : الطبوي[١]، والزجاج[٢] ، والنحاس[٣]، ومكي[٤]، وابن عطية[٥]، وأبو القاسم النيسابوري[٦] ، والعكبري[٧]، والسمين الحلبي[٨]، وأبو وأبو السعود[٩]، وقد ضعفه ابن عطية[١٠]. أما وجه الإشكال الذي ذكره أبو حيان فهو : أن الحال مقيدة لعاملها ، فيكون معنى الآية: أنه لا ريب فيه حال كونه هاديا فقط ، قال أبو حيان : ((وهو مشكل ؛لأن الحال تقييد ، فيكون انتقال الريب مقيداً بالحال إذ ج لاَ رَيْبَ فِيهِ ج يستقر فيه في حال كونه هدى للمتقين))[١١]، وبذلك ينتفي الريب عنه في حال كونه هادياً فقط، قال الخطيب القزويني : ((أصل الحال المفردة أن تدل على حصول صفة غير ثابتة ، مقارن لما جعلت قيداً له))[١٢]، وعلى ذلك يكون الحال قيد للعامل؛ لأن زمان وقوع ذلك القيد وجب أن يكون مقترناً بوقت حصول مضمون العامل، وقد وجه أبو حيان هذا الإشكال بقوله : ((لكن يزيل الإشكال أنها حال لازمة))[١٣]. ولكنه ذكر ما هو أولى وهو أن تكون كل جملة مستقلة[١٤] ، وهو قول الزمخشري إذ قال بعد أن ذكر هذه الأوجه الإعرابية :((والذي هو أرسخ ع رقاً في البلاغة أن يضرب عن هذه المح ال صفحاً ، وأن يقال:أن قوله ج الم ج جملة برأسها، و ج ذَلِكَ الْكِتَابُ ج جملة ثانية ، و ج لاَ رَيْبَ فِيهِ ج ثالثة، و ج هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ج رابعة، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق ، وذلك لمجيئها متآخية آخذاً بعضها بعنق بعض ،فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها، وهلمَّ جراً إلى الثالثة والرابعة، بيان ذلك: أنه نبه أولاً أنه الكلام المتحدي به، ثم أشير إليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال، فكان تقريراً لجهة التحدي وشداً من أعضاده، ثم نفى عنه أن يتشبث به طرق من الريب ، فكان شهادة وتسجيلاً بكماله، ثم أخبر عنه بأنه هدى للمتقين ، فقرر بذلك كونه يقيناً لا يحوم الشك حوله ، ثم لم تخل كل واحدة من الأربع بعد أن رتبت هذا الترتيب الأنيق من نكتة ذات جزالة ، ففي الأولى: الحذف والرمز إلى الغرض بألطف وجه وأرشقه ، وفي الثانية: ما في التعريف من الفخامة ، وفي الثالثة : ما في تقديم الترتيب على الظرف ، وفي الرابعة : الحذف ووضع المصدر الذي هو (هدى) موضع الوصف الذي هو (هاد) وإيراده منكراً، والإيجاز في ذكر المتقين))[١٥].

وتبعه في توجيهه هذا نخبة من العلماء ، منهم: البيضاوي[١٦]، والنسفي[١٧]، وأبو السعود[١٨]، ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن عطية في تضعيفه تخريج النصب على الحال مصيب، وكذا أبو حيان في وصفه إياه بالمشكل، أما توجيه الإشكال

---

[١] ينظر : جامع البيان: ١/ ٢٣٠، ٢٣١.

[٢] ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/٧٠، والتفسير الوسيط للواحدي: ١/٧٩.

[٣] ينظر :إعراب القرآن للنحاس:١/٢٥.

[٤] ينظر: مشكل إعراب القرآن : ١/٧٤.

[٥] ينظر : المحرر الوجيز: ١/٨٤.

[٦] ينظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن : ١/٦٥.

[٧] ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/١٦.

[٨] ينظر : الدر المصون: ١/٨٧.

[٩] ينظر : إرشاد العقل السليم : ١/٢٩,٢٨.

[١٠] ينظر : المحرر الوجيز: ١/ ٨٤.

[١١] البحر المحيط: ١/٦٤، وينظر حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي : ١/٢٧٤.

[١٢] الإيضاح في علوم البلاغة :٣/١٤٥-١٤٦ .

[١٣] البحر المحيط: ١/٦٤.

[١٤] المصدر نفسه .

[١٥] الكشاف : ١/٣٦-٣٧، (بتصرف)، وينظر التفسير الكبير: ٢/ ٢٦٩.

[١٦] ينظر : أنوار التنزيل : ١/٣٧.

[١٧] ينظر : مدارك التنزيل : ١/٤٠ .

[١٨] ينظر : إرشاد العقل السليم : ١/ ٢٩.

فلا يخفى ما في كلام الزمخشري من وصف بليغ دقيق لهذه الآيات ، مما يجعله يعلو شأواً ويعنو شأناً ، فبه يُحل الإشكال ويزال، والله تعالى أعلم بالصواب.

خامساً: إشكالية تنزيل علّة العلّة منزلة العلّة في قوله تعالى:﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾[١]:

وردت في الآية الكريمة : ثلاث قراءات[٢]:

قرأ حمزة (إن تضلَّ) بكسر (إن) على أنها شرطية و (تضلَّ) جزم بها ، و(تُذكِّرُ) بتشديد الكاف ورفع الراء جواب الشرط ، ووافقه الأعمش.[٣]

وقرأ ابن كثير وأبو عمر ويعقوب بفتح (أن) ونصب(تُذْكِرَ) فأسكنوا الذال، وكسروا الكاف.

وقرأ الباقون (أن تضلَّ) بفتح (أن) على أنَّها المصدرية الناصبة للفعل (تضلَّ) و(أن) مفعول من أجله والعامل فيه محذوف والتقدير : إرادة أن تضل[٤]، أو في محل جر بعد حذف حرف الجر وهو لام العلة والتقدير : لأن تضل[٥]، والمعنى: فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ، كي تذكر إحداهما الأُخرى إن ضلت ، ويكون قوله (فتذكر) معطوف على قوله (تضلَّ)[٦]. واستشكل النحاس هذه القراءة مع استحسانه لها ، وأشبع النحاة والمفسرون القول فيها ، قال النحاس : ((وفي هذه القراءة على حسنها من النحو إشكالٌ شديد...))[٧].وذكر بعض أقوال النحاة فيها . ووجه الإشكال هو : كيف جعل ضلال إحداهما علة لتطلُّب الإشهاد أو مراداً لله تعالى [٨]؟ فكأنَّ العلة في الظاهر هي ضلال إحداهما ، وليس الأمر كذلك وإنما العلة في الأصل هي التذكير ، أي: أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلَّت [٩].وقد أجاب النحاة على هذا الإشكال بوجهين:

الأول: قول سيبويه والبصريين : أنَّه لما كان الضلال سبباً للإذكار ، والإذكار مُسبباً عنه ، وقد جرت عادة العرب في كلامهم أن ينزِّلوا كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما ؛ كانت إرادة الضلال المُ سبَّب عنه الإذكار هي نفسها إرادة للإذكار ، فكأنه قيل : إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت ، والكلام في الآية محمول على المعنى،[١٠] قال سيبويه: ((قال عز وجل: ﭽأَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﭼ فانتصب ؛ لأنه أمر بالإشهاد لأن تُذكِّر إحداهما الأخ رى وم ن أج ل أن تُذكِّر. فإن ق ال إنسان كيف ج از أن تق ول:(أن تضلَّ) ولم يُعد هذا للضلال وللالتباس؟ فإنما ذكر (أن تضلَّ) ؛ لأنه سبب الإذكار ، كما يقول الرجل : أعددته أن يميل الحائط فأدعمه ، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه))[١١]، والمعنى: أعددت هذا لأن إن مال الحائط دعمته ، فأخبر بالعلة التي دعت إلى إعداد الخشبة ،[١٢] وتابعه المبرد[١٣] في ذلك ، وقال الزج اج مؤيداً هذا الرأي : ((وذكر سيبويه والخليل وجميع النحويين الموثوق بعلمهم أنَّ المعنى: استشهدوا امرأتين؛ لأَن تُذكِّر إحداهما الأخرى ، ومن أج ل أن تُذكِّر

---

[١] البقرة: ٢٨٢.

[٢] ينظر:السبعة في القراءات لابن مجاهد :١٩٣،معاني القراءات:٢٣٤/١،والحجة لأبي علي: ٢٣٤/٢والمبسوط في القراءات العشر: ١٥٥/١،وحجة القراءات لابن زنجلة: ١٤٩/١-١٥٠، وإتحاف فضلاء البشر: ٢١٣/١

[٣] ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢١٣/١.

[٤] ينظر: المحرر الوجيز: ٣٨١/١، والتبيان في إعراب القرآن : ٢٢٩/١،والجامع لأحكام القرآن : ٣٩٧/٣.

[٥] ينظر: التفسير الكبير: ٩٥/٧، والدر المصون: ٦٦٠/٢ .

[٦] ينظر: جامع البيان: ٦٢/٦، ومعالم التنزيل: ٣٩٥/١.

[٧] إعراب القرآن للنحاس: ١٣٧/١ .

[٨] ينظر: الدر المصون: ٦٦٠/٢ .

[٩] ينظر: التفسير الكبير: ٩٥/٧، والبرهان: ٩٧/٣، والتحرير والتنوير: ١٠٩/٣.

[١٠] ينظر:الكشاف:٣٢٦/١،والتبيان في إعراب القرآن:٢٢٩/١،أنوار التنزيل:١٦٤/١،البحر المحيط: ٧٣٣/٢

[١١] الكتاب(تحقيق : عبد السلام هارون): ٥٣/٣، وينظر :١٥٤/٣ .

[١٢] ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي : ٩٠/٢.

[١٣] ينظر: المقتضب: ٢١٥/٣.

إحداهما الأخرى))[١]،وذكر قول سيبويه ثم قال : ((فهذا هو البين إن شاء الله))[٢]. وتابع أكثر النحويين سيبويه في هذا الذهب إليه،

ومنهم :الزمخشري [٣]،وأبو البقاء العكبري،[٤] والبيضاوي،[٥] وأبو حيان [٦]، والثعالبي ،[٧] وغيرهم [٨]،وذهب الجرجاني إلى أن التقدير: مخافة أن تضل، واستدل بقول الشاعر:

فعجلنا القرى أن تشتمونا [٩]

والتقدير على مذهب البصريين : مخافة أن تشتمونا،[١٠] ونقل النحاس عن علي بن سليمان ما حكاه عن أبي العباس محمد بن يزيد أن التقدير : كراهة أن تضل، وكراهة أن تذكر إحداهما الأخرى[١١]،ويرى الباحث أنّ هذا القول - إن صحَّ نقله- قولٌ مشكلٌ ولا وجه له ؛ لأنّ المعنى سيكون : كراهة أن تُذكِّر إحداهما الأُخرى إن ضلَّت ، وهو خلاف المطلوب إذ المطلوب عكس ذلك ، وهو : أنْ تُذكِّر إحداهما الأخرى . قال النحاس راداً هذا القول : ((وهذا القول غلط ، وأبو العباس يجل عن قول مثله ؛ لأن المعنى على خلافه ، وذلك أنه يصير المعنى : كراهة أن تضل إحداهما ، وكراهة أن تذكر إحداهما الأخرى وهذا محال))[١٢]. وعليه لا يخلو تقدير الجرجاني ومن قدره بهذا التقدير ونحوه من إشكال آخر وهو : أن المعنى سيكون خلاف المطلوب. قال ابن القيم : ((وقدره البصريون بمصدر محذوف ، وهو الإرادة ، والكراهة، والحذر ، ونحوها ، .... ويشكل عليهم هذا التقدير في قوله چأَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا چ ؛ فإنهم إن قدروه : كراهة أن تضل إحداهما ، كان حكم المعطوف وهو (فتذكر) حكمه، فيكون مكروهاً ، وإن قدروها: إرادة أن تضل إحداهما ، كان الضلال مراداً))[١٣]. كما أنكر العكبري هذا التخريج ؛لأنه عكس المراد[١٤]، وقال أبو حيان : ((لا يجوز أن يكون التقدير : مخافة أن تضل؛ لأجل عطف (فتذكر)عليه))[١٥]، مما يؤدي إلى فساد المعنى كما قرره السمين [١٦] الحلبي، إذ يصير التقدير: مخافة أن تذكر إحداهما الأُخرى ، وهذا ليس مخوفاً منه بل هو المقصود . ويرى الباحث أن مدار الأمر في الآية الكريمة على المعنى فعند وضوح المعنى يمكن توجيه الآية بما يزول به الإشكال . جاء في البرهان : ((بظهور المعنى يزول الإشكال ، فإن المقصود إذكار إحداهما الأخرى إذا ضلّت ونسيت ، فلما كان الضلال سبباً للإذكار جعل موضع العلة)) [١٧] .

---

[١] معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٦٤/١.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] ينظر: الكشاف: ٣٢٦/١.

[٤] ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٩/١.

[٥] ينظر: أنوار التنزيل: ١٦٤/١.

[٦] ينظر: البحر المحيط: ٧٣٣/٢.

[٧] ينظر: الجواهر الحسان: ٥٤٨/١.

[٨] ينظر: إرشاد العقل السليم: ٢٧٠/١، وفتح القدير: ٣٤٦/١، وروح المعاني: ٥٧/٢.

[٩] هذا عجز البيت وصدره:(نزلتم منزل الأضياف منا) وهو لعمرو بن كلثوم في:جمهرة أشعار العرب: ٢٩٦، وشرح المعلقات السبع للزوزني:٢٢٢ ،وما لم ينشرمن الأمالي الشجرية:٣٨،وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ٢٣٢/٣.

[١٠] ينظر: الدر المصون : ٦٦١/٢، واللباب في علوم الكتاب: ٤٩١/٤.

[١١] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٣٨/١، والبحر المحيط : ٧٣٣/٢. وما نقل عن المبرد فيه نظر، والصحيح ما ذكرناه من متابعته لقول سيبويه. كما نسب إليه ابن الشجري تأويل الشاهد الشعري بكراهة أن تشتمونا، ينظر: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية: ٣٨ .

[١٢] إعراب القرآن للنحاس: ١٣٨/١ .

[١٣] التفسير القيم: ١٥٥-١٥٦.

[١٤] ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٢٢٩/١.

[١٥] البحر المحيط: ٧٣٣/٢.

[١٦] ينظر: الدر المصون: ٦٦١/٢ .

[١٧] البرهان في علوم القرآن : ٩٨/٣.

الثاني: قول الفراء والكوفيين إنها : ((على سبيل الجزاء ، إلا أنه نُوي أن يكون فيه تقديم وتأخير ، فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة، ومعناه – والله أعلم-استشهدوا امرأتين مكان الرجل: كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله، وصار جوابه مردوداً عليه))[١]، ومثَّل لها الفراء بقوله: إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيُعطى ، فلا يعجبك السؤال ولا الافتقار ، وإنما يعجبك الإعطاء إن سأل السائل ، واستدل بذلك على جواز التقديم والتأخير [٢]، فقوله:(أن يسأل) لمَّا تقدم اتصل بما قبله وهو (يعجبني) فتح (أن) ونصب بها، ثم نصب قوله (يُعطى) بعطفه على قوله (ليعجبني أن يسأل)[٣]،وتابعه الطبري،[٤] والثعلبي[٥]. وقد أجاز الكوفيون مجيء (أن) المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ، الشرطية ، واستدلوا على جواز ذلك بتوارد المفتوحة والم كسورة على المحل الواحد نحو الآية السابقة فقد قرئت بالوجهين أي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد وهو الشرط [٦]. ولم يلق قول الفراء قبولاً لدى البصريين إذ قال الزجاج : ((ولست أعرف لم صار الجزاء إذا تقدم – وهو في مكانه أو في غير مكانه - وجب أن يفتح(أن)معه؟))[٧]،وقال النحاس راداً راداً قول الفراء: ((وهذا القول خطأ عند البصريين:لأَنَّ (إنْ) المجازاة لو فُتحت انقلب المعنى))[٨]، وقال أبو علي الفارسي منكراً رأي الفراء أيضاً : ((إن هذه دعوى لا دلالة عليها ، والقياس على ما عليه كلامهم يفسدها ، ألا ترى أنا نجد الحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييراً في عمله ولا معناه؟))[٩].والراجح عند الباحث قول سيبويه، والذي يرجحه يرجحه أمور:

الأول: أنَّ الكلام محمول على المعنى ، وهذا مما يُعتمد فيه المعنى ويُهجر فيه جانب اللفظ [١٠] ، قال ابن هشام في باب : ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها : ((أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى ، وكثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك)) [١١] .

الثاني: ذكر ابن الحاجب أن من شأن لغة العرب إذا ذكروا علة وكان لها علة ، قدموا ذكر علة العلة ،وجعلوا العلة معطوفة عليها بالفاء لتحصل الدلالتان معاً بعبارة واحدة[١٢].

الثالث:إن تقديم علة العلة في كلامهم فيه اختصارٌ ومجانبةٌ للإطالة ،والعرب تميل إلى الإيجاز في الكلام لمعرفة علة الحوادث ، قال ابن عطية : ((لمَّا كانت النفوس مستشرفة إلى معرفة أسباب الحوادث؛ قدم في هذه العبارة ذكر سبب الأمر المقصود أن يُخبر به، وفي ذلك سبق النفوس إلى الإعلام بمرادها، وهذا من أبرع أنواع الفصاحة، إذ لو قال رجل لك: أعدد هذه الخشبة أن أدعم بها الحائط ، لقال السامع: ولم تدعم حائطاً قائماً؟ فيجيب ذكر السبب فيُقال : إذا مال، فجاء كلامهم تقديم السبب أخصر من هذه المحاورة))[١٣] .

الرابع : أنّ السرَّ في جعل المسبَّب سبباً ، وعطف السبب الأصلي عليه أمران :

((أحدهما : أنَّ مزيد العناية يوجب التقديم ، وهذا هو السر الذي أبداه سيبويه .

الثاني : أنّ في هذا النظم تنبيهاً على سببية كل واحدٍ منهما : أما الأول فلاقترانه بحرف التعليل ، وهو (أنْ) ، وأمّا الثاني فلاقترانه بفاء السبب ، ولا يتعاطى هذا المعنى إلا من قولك : جِئْتُكَ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ج ، لا من قول

---

[١] معاني القرآن للفراء: ١٨٤/١، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٦٤/١.

[٢] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٨٤/١.

[٣] ينظر: جامع البيان:٦٣/٦ .

[٤] ينظر: المصدر نفسه : ٦٥/٦ .

[٥] ينظر: الكشف والبيان: ٢٩٤/٢.

[٦] ينظر:شرح الرضي على الكافية: ١٤٩/٢،والجنى الداني:٢٢٣،ومغني اللبيب:٥٣،والإتقان:٢٠٤/٢-٢٠٥

[٧] معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٦٤/١

[٨] إعراب القرآن للنحاس: ١٣٧/١.

[٩] الحجة لأبي على الفارسي :٤٣٤/٢.

[١٠] ينظر: الدر المصون: ٦٦٠/٢.

[١١] مغني اللبيب : ٦٨٤ .

[١٢] ينظر: التحرير والتنوير: ١١٠/٣.

[١٣] المحرر الوجيز: ٣٨٢/١.

القائل : أن تذكر أحداهما الأخرى إن ضلت))[1]، فكل هذه الحجج تشير إلى رجحان رأي سيبويه وصحته خصوصاً إذا علمنا أن هذا مما جاء على سنن كلام العرب ، والله تعالى أعلم بالصواب .

(1) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال (مطبوع بحاشية الكشاف) : ٤١٨/٣ .

الخـاتـمـة

بعد الانتهاء من كتابة هذا البحث توصلت إلى نتائج ، أهمها :

١ –يُعدُّ موضوع المُشكِل من المواضيع المهمة في الدرس النحوي ، فعلى حل إشكاله يتوقف فهمِ وتفسيرِ كثيرٍ من الآيات والخروج منها بأحكامٍ شرعيةٍ كثيرةٍ.

٢ –على الدارس أو الناظر في تفسير الآيات القرآنية أن يكون ذا معرفةٍ بأساليب العرب ولغتهم ، حتى لا يظنّ أنَّ في النص معنًى مُشكِل ، وإنما لكان الإشكال مُتأتِّياً من قصور فهمه بأساليب العرب ولغتهم لا بسبب النص .

٣ –عالج النحاة من خلال حل المشكلات العلاقة بين المعنى و الإعراب، مؤكدين على أنَّ الإعراب مرتبط بصحة المعنى وسداده ، وأنَّ المعنى يُقدَّم على الإعراب ، فيجب أن يكون الإعراب على سمت تفسير المعنى .

٤ –اعتمد أكثر النحاة والمفسرين على التأويل في معالجتهم للمشكلات النحوية ، فهو وسيلة مهمة يعتمد عليها النحوي عند تعامله مع الشواهد المشكلة ، فيمكنه أن يتخلص بوساطته من مشكلات نحوية كثيرة خارجة عن القياس النحوي ، وابتعدوا عن الحمل على الضرورة ، لعدم جواز حمل القرآن عليها.

٥ –أثبت الزمخشري معنى آخر لاسم التفضيل غير معنى الزيادة ، هو أن يكون التفضيل بين الأشياء متقارباً حتى لا يُعلم أيهم أفضل من الآخر ، وعلى ذلك حَمل الزيادة في قوله تعالى :(وَمَا نُرِيهم مِنْ آيةٍ إِلَاّ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهاْ).

٦ –ذهب السكاكي إلى أنَّ المصدر في قوله تعالى :(إِن نَظُنُّ إِلَّا ظَنّاً) ، ليس للتوكيد ، وإنما هو للنوع،وتبعه في ذلك نخبة من العلماء منهم:ابن هشام والسعد التفتازاني.

المصـادر

١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي شهاب الدين الشهير بالبناء (ت:١١١٧هـ) ، تحقيق: أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ،لبنان ، ط٣ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م

٢ - الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ، تحقيق:محمد أبوالفضل إبراهيم،الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط٤، ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م

٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي– القاهرة ، ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م

٤ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت:٩٨٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٥ - الأصول في النحو ،لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)،تحقيق:عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،بيروت

٦ - إعراب القرآن ،لأبي جعفر النحاس ،أحمد بن محمد إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت:٣٣٨هـ)،وضع حواشيه وعلق عليه :عبد المنعم خليل إبراهيم ،منشورات محمد علي بيضون، دارالكتب العلمية ، بيروت،ط١،١٤٢١هـ

٧-الأمالي،لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون (ت:٣٥٦هـ) عني بترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية ، ط٢ ، ١٣٤٤هـ – ١٩٢٦م

٨- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي(ت:٦٦٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي ، دار عالم الكتب،السعودية ، ط١ ، ١٤٣١هـ- ١٩٩١م .

٩-أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت:٦٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
١٠-الإيضاح في علوم البلاغة ، محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو المعالي جلال الدين القزويني المعروف بخطيب دمشق (ت: ٧٣٩هـ) ، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل، بيروت – ط٣ ، د.ت .
١١-بحر العلوم:تفسير السمرقندي ، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت :٣٧٣هـ)
١٢-البحر المحيط ،لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ،تحقيق: محمد جميل،دار الفكر –بيروت ، ١٤٢٠هـ
١٣-البرهان في علوم القرآن،لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي(ت:٧٩٤هـ)، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ– ١٩٥٧م.
١٤-التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت:٦١٦هـ) تحقيق:علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٥- التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن ع.اشور التونسي (ت:١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية للنشر – تونس ، ١٩٨٤م .
١٦- التسهيل لعلوم التنزيل ،لأبي القاسم محمد بن أحمد ابن جزي الغرناطي (ت:٧٤١هـ) تحقيق: د. عبد الله الخالدي ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ
١٧-التعريفات ،لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني(ت: ٨١٦هـ)، اعتنى به: مصطفى أبو يعقوب،مؤسسة الحسنى،الدار البيضاء-المغرب ، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م
١٨-تفسير القرآن ،لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المزروي السمعاني الحنفي الشافعي(ت:٤٨٩هـ) ،تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم ، دار الوطن، السعودية ، ط١ ،١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
١٩– تنوير المقباس من تفسيرابن عباس ،المنسوب إلى عبد الله بن عباس(رضي الله عنهما) (ت:٦٨هـ)جمعه:مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت:٨١٧هـ)دارالكتب العلمية لبنان
٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك ، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري(ت:٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨ م .
٢١-الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت:٦١٧هـ) ، تحقيق:أحمد البردوني، وإبراهيم اطفيش،دار الكتب المصرية–القاهرة، ط٢ ،١٣٨٤هـ-١٩٦٤م
٢٢-جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد ،أبو جعفر الطبري (ت: ٣١١هـ) ،تحقيق: أحمد محمد شاكر،مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٢٣-جامع البيان في تفسير القرآن، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الإيجي(ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م
٢٤- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي(ت:٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١،١٤١٣هـ-١٩٩٢م
٢٥-الجواهر الحسان في تفسير القرآن،لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الثعالبي (ت:٨٧٥هـ) تحقيق:محمد علي معوض، وعادل أحمد ،دار إحياء التراث العربي،بيروت ،ط١، ١٤١٨هـ
٢٦-حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد الخضري الشافعي (ت:١٢٨٨هـ) علق عليها:تركي فرحان المصطفى،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٢٧- حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الرضي على الكافية، للسيد الشريف الجرجاني(ت:٨١٦هـ) دار الكتب العلمية ،بيروت .د.ت.

٢٨-حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي ،لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين ، السعودية ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٥م
٢٩-حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت: ١٠٦٩هـ) ، دار صادر – بيروت .
٣٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، لمحمد بن علي الصبان (ت:١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
٣١-حجة القراءات ، عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة(ت:٤٠٣هـ) ، حقق الكتاب وعلَّق على حواشيه : سعيد الأفغاني .
٣٢- الحجة للقراء السبعة ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، أبو علي (ت:٣٧٧هـ) ، تحقيق: بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجابي ، دار المأمون للتراث ، دمشق- بيروت ، ط٢ ، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م .
٣٣-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ) ،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
٣٤-الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت:٣٩٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤، د.ت .
٣٥-درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري (ت:٥١٦هـ)،تحقيق: عرفات مطرجي،مؤسسة الكتاب الثقافية– بيروت،ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ٣٦-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ)تحقيق:د.أحمد محمد الخراط،دار القلم – دمشق
٣٧-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ) ، تحقيق: علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ .
٣٨-زاد المسير في علم التفسير ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت:٥٩٧هـ)،تحقيق:عبد الرزاق المهدي،دار الكتاب العربي-بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٣٩- السبعة في القراءات ، أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت:٣٢٤هـ)، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
٤٠-شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت:٧٦٩هـ) ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، مصر، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .
٤١-شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي(ت:٣٨٥هـ) ،تحقيق: محمد الريح هاشم ، دار الجيل – بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
٤٢-شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، لعلي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني (ت:٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م
٤٣-شرح ديوان المتنبي ، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) ، تحقيق: مصطفى السقا ،وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ،دار المعرفة ، بيروت –لبنان.
٤٤-شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاستراباذي(ت:٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م .
٤٥-شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا .
٤٦- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط١١ ، ١٣٨٣هـ .
٤٧-شرح الكافية الشافية،لابن مالك(ت:٦٧٢هـ)،تحقيق:عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ،دار الكتب العلمية –بيروت ، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م

٤٨-شرح المفصل، للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت:٦٤٣هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية – مصر .
٤٩-شرح الوافية نظم الكافية،لابن الحاجب النحوي(ت:٦٤٦هـ)،دراسة وتحقيق: موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٥٠- صحيح ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي البستي (ت:٣٥٤هـ) ، بترتيب بن بلبان الفارسي(ت:٧٣٩هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
٥١-صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت:٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي – بيروت
٥٢-العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ) ، تحقيق: خالد بن عثمان السبت ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة ، ط٢ ، ١٤٢٦هـ .
٥٣-غريب القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ) ، تحقيق: أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .
٥٤- فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت:١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب– دمشق، بيروت، ط١ ، ١٤١٤هـ.
٥٥-الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد(ت:٢٨٥هـ) ، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م
٥٦-الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ،أبو بشر الملقب بسيبويه (ت:١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي– القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٥٧-الكشاف ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت:٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ .
٥٨-الكشف والبيان عن تفسير القرآن ،تأليف : أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي ، أبو إسحاق (ت: ٤٢٧هـ) ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق : الأستاذ نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت- لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .
٥٩- الكليات ، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي أبو البقاء (ت: ١٠٩٤هـ) ، تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت-لبنان .
٦٠- اللباب في علوم الكتاب ،لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني(ت:٧٧٥هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
٦١- ما لم يُنشر من الأمالي الشجرية ، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت:٥٤٢هـ) ، تحقيق:د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م .
٦٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت:٥٤٢هـ) ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية –بيروت ، ط١، ١٤٢٢هـ .
٦٣-مدارك التنزيل وحقائق التأويل،لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي (ت:٧١٠هـ)،تحقيق: يوسف علي بديوي ، دار الكلم الطيب – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م
٦٤- المساعد على تسهيل الفوائد ، للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل (ت:٧٦٩هـ) ، على كتاب التس هيل لابن مالك(ت:٦٧٢هـ) ، تحقيق: د. محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط٢، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م .
٦٥- مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ، ثم الأندلسي القرطبي المالكي(ت:٤٣٧هـ) ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة ، بيروت _ لبنان، ط٢ _ ١٤٠٥هـ.
٦٦-المطول على التلخيص، للتفتازاني سعد الدين (ت٧٩٣هـ) مطبعة أحمد كامل١٣٣٠ هـ .
٦٧- معالم التنزيل في تفسير القرآن ، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت:٥١٠هـ)،تحقيق:عبد الرزاق المهدي،دار إحياء التراث العربي- بيروت،ط١، ١٤٢٠
٦٨-معاني القرآن،لأبي الحسن المجاشعي بالولاء ،البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ)تحقيق:د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي– القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م

٦٩- معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت:٣١١هـ) ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب-بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
٧٠- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت:٢٠٧هـ) ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، ط١.د.ت.
٧١- معاني النحو ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان ، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
٧٢- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، لعبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٧٣-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري(ت:٧٦١هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق ، ط٦، ١٩٨٥م .
٧٤-مفاتيح الغيب المسمى (التفسير الكبير) ، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الملقب بفخر الدين الرازي(ت:٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ .
٧٥- مفتاح العلوم ، ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزم ي (ت:٦٢٦هـ) كتب هوامشه وعلق عليه:نعيم زرزور،دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م
٧٦- المفردات في غريب ال قرآن،لأبي القاسم الحسين بن م حمد الراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢هـ)تحقيق:صفوان عدنان الداودي،دار القلم،الدار الشامية،دمشق،بيروت، ط١، ١٤١٢هـ
٧٧- المفصل في صنعة الإعراب : لأبي القاسم محمود جار الله الزمخشري (ت:٥٣٨هـ) ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال-بيروت ، ط١، ١٩٩٣م.
٧٨- المقتضب ، محمد بن يزيد أبو العباس المعروف بالمبرد (ت:٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب، بيروت-لبنان .
٧٩- النكت في القرآن الكريم، لعلي بن فضّال بن علي غالب المجاشعي القيرواني،أبو الحسن (ت:٤٧٩هـ)تحقيق:د.عبدالله عبدالقادر الطويل،دار الكتب العلمية،لبنان،ط١ ،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م
٨٠-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوقيفية-مصر .